International Federation of Journalists

Dominique Pradalié
President

ANTHONY BELLANGER
General Secretary

تقييم ملخص لمعيقات الصحافة في العالم العربي والشرق الأوسط

الاتحاد الدولي للصحفيين
أيلول/سبتمبر 2023

تقديم

يعني هذا التقييم بعرض المعيقات البنيوية الأساسية التي يواجهها قطاع الصحافة والاعلام (الصحفيون والمؤسسات الصحفية)، في منطقة العالم العربي والشرق الأوسط، التي تحد من قدرة العاملين فيه على أداء عملهم بمهنية واستقلالية عن مراكز القوى، السياسية والاقتصادية. والهدف الأساسي من التقييم هو مساندة جهود نقابات الصحفيين والهيئات والمنظمات الأخرى التي تمثل قطاع الصحافة أو تسانده في تحليل وكشف البنى التي تقيد عمل الصحفيين، وتمنع الصحافة من الازدهاروالقيام بدورها، بما في ذلك وظيفتها كمراقب على عمل السلطات العمومية ونقدها. ويعتبر هذا العمل التحليلي النقدي أحد الخطوات الضرورية التي تحتاج المنظمات النقابية القيام لتكون قادرة على شق مسار منهجي لحماية الصحفيين وحرية الصحافة.

يستفيد هذا التقييم من مساهمات النقابة، والتقارير التي انتجتها ونشرتها. ومن النقاشات، والوثائق والتوصيات التي جرى تبنيها في الاجتماعات الاقليمية للاتحاد الدولي للصحفيين في العالم العربي والشرق الأوسط. وعلى الخصوص الاجتماع الاقليمي الذي نظمه الاتحاد الدولي للصحفيين مع انطلاقة الربيع العربي في نيسان/ابريل 2011 في الدار البيضاء تحت عنوان "رياح التغيير: إعداد أجندة إصلاح الإعلام – التحديات أمام نقابات الصحفيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا." كما يستفيد هذا التقييم من ابحاث الاتحاد الدولي للصحفيين وتقاريره المنشورة وتقارير المنظمات الدولية والمهنية في هذا المجال.

ويأتي هذا التقييم في ظل تسارع غير مسبوق في التطورات التقنية المختصة بانتاج المعلومات والمحتويات بما فيها المحتويات الصحفية وخاصة تقنيات وبرامج الذكاء الإصطناعي. وتتوالى تبعيات هذه التطورات التقنية يوما بعد يوم وستؤدي حتما لتغييرات جوهرية في عمل المؤسسات الاعلامية، والصحفيين وحقوقهم، وأنواع المنتجات الصحفية، وشكل العلاقة ما بين القراء والمستمعين والصحافة.

والصعوبة الاستثنائية التي تواجهها الصحافة والصحفيين واصحاب الشأن في المنطقة، هو أن هذا التقدم التقني على الصعيد العالمي يصل إليها في وقت لا زالت غير قادرة على تجاوز أزماتها السياسية والاقتصادية المركبة، بما في ذلك أزمة قطاع الصحافة والتي بدأت منذ عقود. وتعمقت منذ الثورة الرقمية، وصعود شبكات التواصل الاجتماعي واستحواذها على نسب كبيرة من القراء والمستمعين وهيمنتها على سوق الإعلانات وما رافقه من انهيار النموذج الاقتصادي لصحافة القطاع الخاص. وبينما كان رد غالبية بلدان العالم على هذه التطورات هو المسارعة في تبني تشريعات وإجراءات تدعم قطاع الصحافة وتعزز قدرته على المنافسة والتفاوض للتخلص من أسر شركات التقنية الكبرى، كان رد السلطات في المنطقة في معظمه سباقا نحو القاع، ارتكز على تحديث تشريعاتها وأدواتها التنظيمية لتقييد عمل الصحافة وحرية التعبير.

International Press Centre, Résidence Palace, Block C
Rue de la Loi, 155, B-1040 Brussels, Belgium
Tel.: +32 (0)2 235 22 00; Fax: +32 (0)2 235 22 18
Website: http://www.ifj.org; E-Mail: ifj@ifj.org

International Federation of Journalists

Dominique Pradalié
President

ANTHONY BELLANGER
General Secretary

هذه السياسات وبنى التقييد التي انتشرت في المنطقة لم تستطع ان توقف المسار التاريخي لاتساع هوامش حرية التعبير للمواطنين خلال العقدين الماضيين، ولكنها نجحت إلى حد ما باحتجاز قطاع الصحافة، ليراوح في مكانه على بوابة مسار التطور والازدهار دون ان يستطيع التقدم فيه .

هدف هذا التقييم هو تسليط الضوء على هذه البنى المقيدة للصحافة المستقلة وادواتها.

المعيقات البنيوية للصحافة

أولا- المنظومة القانونية التي تحكم عمل الصحافة والصحفيين

تتألف المنظومة القانونية التي تحكم عمل الصحفيين من مجموعتين من القوانين. **المجموعة الأولى** تشتمل على القوانين الخاصة بعمل الصحافة والصحفيين وتتضمن قوانين الصحافة والمطبوعات، والاعلام السمعي البصري، والصحافة الرقمية، والاعلام المملوك للدولة، وحماية المصادر الصحفية وغيرها من القوانين الاخرى التي تهدف لتقنين العمل الصحفي وتنظيمه.
وتجدر الاشارة إلى انه لم يتبق سوى دول قليلة في المنطقة لا زالت تجرم العمل الصحفي (أي لديها قانون ينص على عقوبة السجن للصحفيين بسبب عملهم الصحفي) في إطار هذه المجموعة من القوانين. ويعود ذلك في جزء منه إلى العمل الدؤوب والمتواصل من نقابات الصحفيين لاسقاط العقوبات السالبة لحرية الصحفيين من قوانين الصحافة والنشر. ويعود من جهة أخرى إلى قناعة كثير من حكومات المنطقة ان التنازل في هذا الجانب يجنى لها رضى الصحفيين وقطاع الصحافة، هذا عدا عن الإشادات الدولية لالتزامها بحرية الصحافة. ولكن للأسف لا توجد اي دولة في المنطقة أقدمت على اتخاذ خطوات اصلاحية بهذا الاتجاه قبل أن تتأكد من وجود قوانين اخرى تقيد حرية الصحافة واستقلاليتها وقادرة على حبس الصحفيين، هذه القوانين مدرجة ضمن المجموعة الثانية من القوانين.

المجموعة الثانية تشتمل على قوانين تنطبق على جميع المواطنين ولكن لها تأثيرا خاصا على عمل الصحافة والصحفيين. ويندرج تحت هذا المجموعة فقرات من قوانين العقوبات (عقوبات القذف والشتم، الأمن والمصلحة الوطنية، احترام رموز الدولة والدول الأخرى، والأديان، والعادات والتقاليد، الخ،،)، قوانين مكافحة الارهاب، قوانين مكافحة خطابات الكراهية والتحريض على العنف، قوانين الجرائم الالكترونية، قوانين حماية الخصوصية والبيانات الشخصية. كل هذا القوانين تحتوى على فقرات تجرم العمل الصحفي وتسمح بتوقيف الصحفيين وحبسهم، وهذا ما يحصل على الأرض الواقع.
وأشار تقرير الاتحاد الدولي للصحفيين، الذي نشر في شهر كانون أول/ديسمبر الماضي المخصص للصحفيين المعتقلين والمحبوسين حول العالم خلال سنة 2022، إلى وجود 94 صحفية وصحفي في السجون في عدد من البلدان المنطقة هي: ايران، مصر، اليمن، السعودية، سوريا، البحرين، المغرب. وانضمت هذه السنة الجزائر وتونس والأردن وفلسطين إلى الدول التي تم توقيف وسجن صحفيين فيها بالإضافة لحكم بسجن صحفية في لبنان.

كما يندرج أيضا تحت هذه المجموعة أيضا قوانينا اخرى تعتبر حيوية لعمل الصحفيين، ولكن غالبية الدول لا زالت لم تقرها، أو أقرتها ولكنها لا زالت غير مطبقة، او مطبقة ولكنها تعاني من قيود مثل قوانين حق الحصول على المعلومات، وقوانين عصرية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، قوانين لتنظيم سوق الإعلانات والضرائب الرقمية.

ثانيا - الإطار التنظيمي للإعلام

فيما عدا استثناءات نادرة، تعمد دول المنطقة إلى تنظيم قطاع الصحافة بكافة أشكاله (المرئي والمسموع، الصحافة المطبوعة والرقمية، الصحافة المجتمعية/الجمعياتية) من خلال هيئات تنظيمية حكومية تشرف على اصدار التراخيص وتجديدها، ومراقبة المحتويات الصحفية، وغيرها من الاجراءات التنظيمية. وغالبا ما تكون هذه الهيئات تحت سيطرة

International Federation of Journalists

Dominique Pradalié
President

ANTHONY BELLANGER
General Secretary

الحكومة من خلال وزارات الاعلام والاتصال. وهذا لا يتوافق مع المعايير الدولية التي تسعى لضمان حرية الصحافة واستقلاليتها. ويخضع هذا الشكل من التنظيم عمل المؤسسات الصحفية للأولويات السياسية للحكومات عوضا عن أولويات الصالح العام، مثلما هو الحال عندما تكون الهيئات المشرفة عليها مستقلة عن الحكومات. ومن جهة أخرى، تتبنى أغلبية كبيرة من دول المنطقة آليات حكومية لاصدار تصاريح عمل الصحفيين او بطاقة الصحفي المهنى/المحترف والذي يفتح المجال أمام الحكومات لتقييد عمل الصحفيين.

أما بالنسبة للأعلام المملوك للدولة، والذي ينبغي ان يكون بحسب المعايير الدولية إعلاما مستقلا يلتزم بقيم الخدمة العمومية ومعاييرها وأهمها هو أن يكون الصالح العام على رأس قائمة أولوياته، ومنحازا للمواطنين ومصالحهم، وأن يكون قادرا على القيام بوظيفته التي تخضع لمراجعة دورية من هيئات منتخبة، كونه يعمل تحت إشراف هيئات ادارة وتحرير مستقلة. ولكن في العالم العربي والشرق الأوسط، فإن هذا الإعلام في غالبه عبارة عن مؤسسات تسيطر عليها الحكومات بشكل كامل، تعين اداراته ورؤساء التحرير، وتعبر المؤسسات عن رؤى الحكومات وتدافع عنها وعن سياساتها.
لذلك، لم يكن مستغربا عندما عمد المشاركين في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها دول عديدة في المنطقة للتظاهر أمام مؤسسات الاعلام الحكومية باعتبارها أجهزة دعاية حكومية. وغالبا ما شارك في هذه التظاهرات صحفيات وصحفيون من العاملين في هذه المؤسسات نفسها احتجاجا على الهيمنة السياسية على الخط التحريري للمؤسسة.

ثالثا- النموذج الاقتصادي للإعلام والمناخ الاستثماري

يجري تلخيص الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الصحافة منذ ما يقارب عقدين على النحو التالي: أسفرت الرقمنة، وصعود شبكات التواصل الاجتماعي واستحواذها على القراء والمستمعين وما تبعه من رحيل غالبية سوق الاعلانات إلى الفضاء الرقمي إلى إنهيار النموذج الاقتصادي التقليدي الذي قامت عليه الصحافة الخاصة منذ نشأتها. هذا التغيير أدى إلى انهيار جزءا مهما من المؤسسات الصحفية الورقية والاكترونية التي لم تستطع ان تتأقلم وتغير نموذجها الاقتصادي ليستوعب اليات عمل الاقتصاد الرقمي من جهة، وتطوير أدواتها المهنية ومنتجاتها الصحفية لتوافق التغييرات العميقة في عادات القراء والمستمعين وسلوكياتهم من جهة أخرى. ورغم أن قطاع المرئي والمسموع حافظ على عوائده من سوق الاعلانات إلى حد ما، إلا أن حصته من السوق تتناقص سنة بعد سنة، وانحدرت عوائده بشكل متسارع خلال السنوات القليلة الماضية مع انتشار شركات البث الرقمي العالمية، حيث سيخسر موقعه العالمي الاول كصاحب اعلى حصة من الاعلانات لصالح شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنة المقبلة (2024). ومما لا شك فيه، فإن غالبية الصحافة الرقمية في العالم واقعة في أسر شركات التقنية الكبرى، التي تتحكم في انتشارها وطبيعة محتواها (بناء على خوارزمياتها)، وفي جزء أساسي من عوائد اعلاناتها الرقمية.

غير أن للنموذج الاقتصادي لقطاع الصحافة الخاص في العالم العربي تاريخا وواقعا مختلفا، بحيث لا يستند إلى آلية عمل السوق الطبيعية (قراء ومستمعين اكثر = اعلانات ومداخيل اكبر). من جهة، هناك الصحافة الخاصة المدعومة، كليا أو جزئيا، من قبل حكومات او مراكز قوى سياسية، مقابل اتباع خط تحريري يدعم سياستها، او يهادنها أو يعادي اعدائها. وهذا الدعم تمتعت به الصحف والمجلات السياسية منذ ما قبل عصر الرقمنة والان تستفيد منه ايضا مؤسسات صحفية رقمية، ومرئية ومسموعة. ومن جهة اخرى هناك المؤسسات الصحفية المحلية التي تتحدد حصتها من الاعلانات ليس على اساس حجم انتشارها (أكثر أو أقل) وانما بحسب خطها التحريري ونقدها أو مهادنتها للطبقة السياسية الحاكمة. ونتيجة التداخل الشديد أو التزاوج بين مراكز القوى الاقتصادية والسياسية في غالبية بلدان المنطقة يعطي القطاع الخاص اعلاناته للمؤسسات الصحفية ليس بناء على قاعدتها من القراء والمستمعين وانما بناء على خطها التحريري المهادن او الناقد للطبقة السياسية. وتبعا لذات المعيار، عمدت الدول التي تتوفر فيها موازنات خاصة للاعلانات العمومية، إلى توزيع حصص الاعلانات على المؤسسات الصحفية بحسب درجة ولائها لا بحسب قاعدة قرائها ومستمعيها.

International Federation of Journalists

Dominique Pradalié
President

ANTHONY BELLANGER
General Secretary

إن تشويه آلية عمل سوق الإعلام بفعل السياسة في المنطقة أدى إلى أن تهمل الصحافة في المنطقة على مدار عقود طويلة لقرائها ومستمعيها، ولا زال هذا النموذج الاقتصادي الذي لا يكافيء وإنما يعاقب صحافة الجودة، الصحافة الحرة التي تحقق وتنقد وتراقب اداء الحكومات والموظفين العموميين هو السائد إلى حد كبير حتى وإن كانت هذه المؤسسات تحظى بقاعدة واسعة من القراء والمشاهدين.

وفتح تقييد الخط التحرير للمؤسسات الصحفية وتفاديها لنشر محتويات نقدية للحكومات مقابل حصة من مداخيل الاعلانات المجال أمام مراكز القوى الاقتصادية لمقايضة مماثلة. بحيث تتحاشى فيها المؤسسات الصحفية انتاج محتويات نقدية للشركات الاقتصادية الكبرى والمعلنين الكبار مقابل الاعلانات. وبذلك اجبرت غالبية المؤسسات الصحفية على مقايضة استقلاليتها ومهنيتها مقابل بقائها.

يقتضي تصحيح النموذج الاقتصادي الذي يستند إليه قطاع الصحافة والاعلام في المنطقة تبني مجموعة من القوانين والاجراءات المتنوعة منها التي تهدف للحد من استخدام المال السياسي في الصحافة بما فيها تلك المتعلقة بالشفافية في ملكية المؤسسات الاعلامية، واليات مستقلة لتوزيع الاعلانات العمومية تكافيء صحافة الجودة، ولجم توظيف الشركات الكبرى اعلاناتها لتقييد المحتويات. وهناك حاجة لحزمة اخرى من القوانين والاجراءات التنظيمية التي تنظم سوق الاعلانات الرقمية لمساعدة المؤسسات الصحفية الرقمية على التخلص من هيمنة شركات التواصل الاجتماعي والشركات التقنية الكبرى وسيطرتها على غالبية مداخيل الاعلانات التي يتم تحصيلها من المحتويات الصحفية، لا أن تتحرر من السيطرة السياسة المحلية لتقع في أسر الشركات الدولية.

وهذا يتضمن تبني قوانين عصرية لحماية حقوق المؤلف والملكية الفكرية، والحقوق المجاورة لوضح حد لاستخدام الشركات الدولية محتويات صحفية بشكل مجاني لجني ارباح الاعلانات. وأيضا لتشجيع الصحفيين والمؤسسات على انتاج محتويات صحفية اصيلة وذات جودة عالية دون الخشية من سرقتها واستغلالها مجانا. من جهة اخرى يحتاج القطاع السمعي البصري لتنظيم عاجل لقطاع البث الرقمي وشركات البث الدولية التي تستحوذ على السوق لتمكين القطاع المحلي من البقاء والمنافسة ولكي لا يكون مصيره مشابها لمآلات المؤسسات الصحفية الورقية.

رابعا- سلامة الصحفيين وأزمة الحصانة

تعتبر منطقة العالم العربي والشرق الأوسط من اكثر مناطق العالم التي تضم بؤرا للحروب والصراعات العنيفة. وانعكس هذا بشكل مباشر على بيئة عمل الصحفيين وقدرتهم على انتاج محتويات صحفية مستقلة. فعلى مدار 15 سنة، منذ الاجتياح الأمريكي للعراق سنة 2003 ولغاية 2018، تصدرت المنطقة قائمة اكثر مناطق العالم خطرا على الصحفيين نتيجة أعداد الصحفيين الذين قتلوا أو جرحوا اثناء عملهم، أو اللذين اضطروا لترك بيوتهم وبلدانهم بسبب ملاحقتهم والاعتداء عليهم وتهديدات القتل التي طالتهم. وقتل خلال السنوات الثلاثين الماضية ما يزيد على الف صحفي وعامل اعلامي في بلدان المنطقة التي شهدت وتشهد حروبا واضطرابات عنيفة وخاصة فلسطين، والجزائر، ولبنان، والعراق، واليمن، ومصر، وسوريا، وليبيا، وتونس.
ورغم هذا العدد الضخم من القتلى في صفوف الصحفيين والعاملين الاعلاميين، من النادر جدا ان يتم ملاحقة القتلة والمعتدين، وعدد الحالات التي تم التحقيق فيها بحوادث القتل والاغتيالات بشكل مستقل وشفاف واسفرت عن كشف القتلة ومحاسبتهم لا تزيد عن اصابع اليد الواحدة! لذلك، فإن التهديدات التي تصل الصحفيات والصحفيين في بلدان المنطقة بالصمت أو الموت ليست مجرد كلاما مرسلا. وهناك عشرات من الأمثلة لصحفيين قضوا في عمليات اغتيال سبقتها تهديدات بالقتل.
إن أسوأ واخطر تقييد على حرية الصحافة هي الحصانة للمعتدين على الصحفيين وافلاتهم من العقاب. لأن نتائجه لا تقتصر فقط على الخسارة المأساوية لصحفيات وصحفيين شجعان، وإنما لأنها تؤدي أيضا إلى إسكات صوت الصحفيين النقديين أو هربهم من بيوتهم، ومدنهم وأوطانهم. هناك الان مناطق ومساحات شاسعة يعيش فيها ملايين المواطنين تقع تحت سيطرة مجموعات مسلحة أو مليشيات عسكرية في فلسطين/غزة، واليمن، والعراق وسوريا والتي تحولت إلى صحراء صحفية/معلوماتية نتيجة قتل الصحفيين او هروبهم منها بسبب الملاحقة والتهديدات.

International Federation of Journalists

Dominique Pradalié
President

ANTHONY BELLANGER
General Secretary

خامسا - ضعف تمثيل المؤسسات الاعلامية والقطاع

توجد في غالبية دول المنطقة منظمات نقابية تمثل الصحفيين. إلا أن غالبية البلدان (مع استثناءات محدودة في تونس والمغرب والى حد ما موريتانيا) تفتقد لمنظمات تمثل المؤسسات الصحفية وقطاع الاعلام (جمعيات الناشرين، إدارات المؤسسات الصحفية، مجالس تنظيم ذاتي، لجان مستقلة لمنح بطاقة الصحفي المحترف، جمعيات حماية حقوق المؤلف، وغيرها).

هذا النقص الخطير في هيئات التمثيل القطاعي تحد بشكل خطير من قدرة قطاع الاعلام على التفاوض مع صناع السياسات على المستوى الوطني (الحكومة، والمجالس النيابية، وغيرها) والتأثير علي السياسات العمومية تجاه قطاع الاعلام، وخاصة القوانين القمعية التي ترهب الصحافة والصحفيين. كما يحد هذا العجز في التمثيل الديمقراطي للقطاع من قدرة المؤسسات الصحفية على التفاوض مع صناع السياسية من اجل توفير مناخ اقتصادي واستثماري عادل يتلائم مع المتغيرات الحديثة وخاصة متطلبات السوق الرقمي.

ومن أحد نتائج هذا العجز التمثيلي للقطاع هو أن تتوقع المؤسسات الصحفية من نقابات واتحادات الصحفيين ان تدافع عنها وعن مصالحها الاقتصادية، وتعتبر هذا حقا من حقوقها. وهذه مفارقة غير مألوفة في مناطق أخرى من العالم.

ورغم وجود محالات خلال السنوات الماضية لتاسيس جمعيات تمثل المنظمات الصحفية في عدد من بلدان المنطقة، إلا انها لا زالت غير ناضجة، وفشل عدد منها لمواجهتها عداء شديدا من قبل الحكومات أو الأجهزة الأمنية. وهذا يؤشر إلى أحد أسباب غياب الهيئات التي تمثل المؤسسات الصحفية في غالبية بلدان المنطقة أصلا، وهو خشية الحكومات من ان تلعب دورا مقاوما لسيطرة الحكومات على المؤسسات الصحفية من خلال التعامل معها واحتوائها فرادى بالترغيب أو الترهيب.

لذلك، من المهم بذل جهود إضافية لتنظيم المؤسسات الصحفية في المنطقة في اطار جمعيات مهنية تمثيلية تستطيع ان تشكل قوة اضافية لنقابات وجمعيات الصحفيين في الدفاع عن مصالح القطاع الاقتصادية والمهنية وتعزز حقوق الصحفيين. ووجود مثل هذه المنظمات التمثيلية يفتح المجال امام تعزيز حوكمة قطاع الاعلام واستقلاليته لأنها تشكل (مع نقابات الصحفيين) المكونات الأساسية للهيئات المستقلة لتنظيم الإعلام السمعي البصري، ومجالس الصحافة، وغيرها من المنظمات والهيئات القطاعية الأخرى الضروري لحماية حرية الصحافة والصحفيين وحقوقهم الاقتصادية والمهنية.

في النهاية، وامتدادا للتوافق العام على ان حرية الصحافة واستقلاليتها هي ضرورة ملحة للحياة الديمقراطية وأن تقييد حرية الصحافة سيؤدي إلى تآكل النظام الديمقراطي وانهياره. فإنه من الجهة المقابلة، يجدر الاعتراف بأنه لا يمكن ان تكون هناك صحافة حرة ومستقلة في ظل غياب البنى الأساسية للحكم الديمقراطي: التمثيلية الانتخابية وفصل السلطات بما في ذلك استقلالية القضاء، وخاصة لجم تدخل الأجهزة الأمنية بمختلف اسمائها وتشكيلاتها لتقييد حرية التعبير. وعليه، فإن الادعاء بأن هذه الدولة في المنطقة او تلك تحترم أو تلتزم بحرية الصحافة هو ادعاء مبالغ به.

لذلك فإن العمل من أجل حرية الصحافة واستقلاليتها في منطقة العالم العربي والشرق الأوسط هو جهد حثيث على مسار زمني ممتد، يحتاج لوقت وتراكم الخبرات والإنجازات. ولكن كما جاء في المقدمة، للانطلاق في هذا المسار هناك حاجة لمزيد من الجهود لتفكيك البنى التي تتحكم في الصحافة وتقيد حرية الصحافة وآلية اشتغالها.

انتهى

International Press Centre, Résidence Palace, Block C
Rue de la Loi, 155, B-1040 Brussels, Belgium
Tel.: +32 (0)2 235 22 00; Fax: +32 (0)2 235 22 18
Website: http://www.ifj.org; E-Mail: ifj@ifj.org